

د. محمود حسين عامر

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٩/١٧

تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٠/٦

ديوان الوقف السني - دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

المخلص

تعد كلية الحقوق من أهم المراكز العلمية التي افتتحت في العراق نهاية العهد العثماني على يد عراقيين ذوي خبرة في مجال القضاء ووعيهم بالحاجة الفعلية لكوادر قضائية قادرة على النهوض بالعمل القضائي الواقع في العراق من خلال ردف الدوائر القضائي الواقع في العراق من خلال ردف الدوائر القضائية والمحاكم والمؤسسات القضائية بالخريجين الذين يمكن توظيفهم في المؤسسات القضائية للعمل فيها واستكمال مهمة حفظ النظام والأمن خلال تلك المدة، بيد ان هذه المؤسسة اغلقت بسبب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ وأعيد فتحها بعد ان نظم المحتلون البريطانيون أنفسهم وشعروا بأهمية هذه المؤسسة للقيام بدورها في تنشيط العمل القضائي في العراق بمختلف جوانبه.

توّج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١ واعطى اهتماماً واضحاً للتعليم بكل فروعه ولاسيما التعليم الجامعي وأشار إلى ذلك في خطبه التي ألقاها في مناسبات مختلفة وتنفيذاً لتوجيهاته فقد ألفت لجان من ذوي الاختصاص لمتابعة شؤون مدرسة الحقوق، وبعد عمل دؤوب أوصت اللجنة بأن يسمح لاعداد كوادر مؤهلة تُمكنهم من متابعة الدروس التي تلقى وفهمها بسهولة وان كان المتقدم لم يحصل على شهادة الدراسة الثانوية بأخضاعه إلى اختبارات تؤهله لدخول مدرسة الحقوق، وفي عام ١٩٢٢ صدر النظام الأساسي للمدرسة ونظم عملها واستمر العمل به إلى عام ١٩٣٢ وما بعدها واصبحت تسمى كلية الحقوق. الكلمات المفتاحية: كلية الحقوق، المستشارين، القضاء، المحاكم، المعارف.

## The Role of Foreign Consultants and experts in the activity of the College of Law in Iraq 1919-1932

Dr. Mahmoud Hussein Amer

Presidency of the Sunni Edndowment office

Department of Religious Education and Islamic Studies

Abstract:

The College of Law is one of the most prominent academic sites that were opened in Iraq at the end of the Ottoman era by Iraqis with experience in the field of the judiciary and their awareness of the actual need for judicial cadres capable of advancing the judicial reality in Iraq by supplying the judicial departments, courts, and judicial institutions

with graduates who can be employed in Judicial institutions to work in and complete the mission of maintaining order and security during that time period. However, this institution was closed due to World War I 1914-1918 and was reopened after the British occupiers organized themselves and felt the importance of this institution to play its role in revitalizing judicial work in Iraq in its various aspects.

King Faisal I was crowned King of Iraq on August 23, 1921. He gave clear attention to science in all its branches, especially university education. He referred to this in the speeches he delivered on various occasions. In implementation of his directives, committees of specialists were formed to follow up on the affairs of the School of Law. After diligent work, the committee recommended that qualified cadres be allowed to follow up on the lessons they received and understand them easily. If the applicant did not obtain a secondary school certificate, he should be subjected to tests that would qualify him to enter the School of Law. In 1922, the basic system of the school was issued and its work was organized. It continued to be used until 1932 and after, and it became known as the College of Law.

**Keywords:** Faculty of Law The Conspirators Judiciary, Courts

#### المقدمة

أدرك العثمانيون ضرورة استحداث موقع دراسي في العراق في نهاية العقد الأول من القرن العشرين يتولى إدارته رجال عراقيين لهم خبرة في مجال القضاء وإدراكهم الحاجة الفعلية لكوادر قضائية قادرة على النهوض بالواقع العدلي في العراق من خلال رفدها الدوائر العدلية والمحاكم والمؤسسات القضائية بخريجين بالامكان توظيفهم في المؤسسات القضائية للعمل بلها واستكمال مهمة حفظ النظام والأمن في اثناء تلك الحقبة الزمنية. بيد ان هذه المؤسسة المهمة اغلقت بسبب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، وأعيد فتحها بعد ان نظم المحتلون البريطانيون انفسهم وشعروا بأهمية تلك المؤسسة لتؤدي دورها في تنشيط العمل القضائي في العراق بمختلف أوجهه.

من هنا جاءت فكرة البحث في موضوع (دور المستشارين والخبراء الأجانب في نشاط كلية الحقوق في العراق ١٩١٩-١٩٣٢).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى اظهار دور المستشارين والخبراء الأجانب في نشاط كلية الحقوق في العراق كونها مؤسسة قانونية يراد لها اعداد كوادر للعمل في المجال العدلي وتزويدهم بالمعلومات القانونية بغية اغناء الدوائر دون احداث خلل في هيكلية تشكيلها.

#### منهجية البحث:

اعتمد الباحث على منهجية علمية في كتابة البحث التاريخي هي سرد الاحداث التاريخية حسب تسلسلها الزمني ابتداءً من عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٢.

#### نتائج البحث:

توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات عكست الجهد العلمي المبذول في توثيق الاحداث التاريخية وكان اهمها ماحققه المستشارون والخبراء الأجانب في المجال العدلي إذ تمكنوا من رسم خارطة طريق للكلية ومستقبلها على خلاف ما كان يتطلع له البرلمانين والوزراء في بث افكارهم التي كانت تسودها الضبابية وعدم وضوح طروحاتهم.

ولتغطية موضوع البحث وجب تقسيمه إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، جاء المبحث الأول بعنوان: دور المستشارين والخبراء الاجانب في نشاط كلية الحقوق في العراق ١٩١٩-١٩٣٢، وتناول المبحث الثاني (دور المستشارين والخبراء الأجانب في نشاط كلية الحقوق ١٩٢٣-١٩٣٢) وجاءت الخاتمة بنتائج عكست الجهد المبذول لاعداد البحث وحسبي انها خلاصة جهد علمي وبحث متواصل للنفع به عسى ان اكون قد وفقت فيما سعيت وما توفيقى الا بالله العلي العظيم.

المبحث الأول: دور المستشارين والخبراء الأجانب في نشاط كلية الحقوق في العراق ١٩١٩-١٩٢٢

إن تنظيم الجهاز القضائي يحتاج إلى خدمات رجال القانون، ممن لهم خبرة في ذلك الميدان، وهؤلاء هم خريجو الحقوق التي كانت في ذلك الوقت مسؤولة عنها سكرتارية العدلية بدلاً من نظارة المعارف (وزارة المعارف) وما لهذه الكلية من دور في اعداد خريجين كان لهم أثر كبير في تاريخ العراق الحديث، إذ شاركوا في النشاط السياسي والاجتماعي وأسهموا في تكوين الدولة العراقية في بداية تأسيسها واستقلالها ونشروا الفكر القومي ومثلوا النخبة العراقية البارزة على الساحة السياسية والاجتماعية. ووضعوا جذور القوانين والتشريعات العراقية كل هذا كان لابد من دراسة هذه الكلية التي كانت لها أهمية فائقة في العراق لرفد الدوائر والمحاكم والمؤسسات القضائية بالموظفين الحقوقيين للعمل فيها<sup>(١)</sup>.

أسست أول مدرسة للحقوق في العراق سنة ١٩٠٨ وعهدت إدارتها آنذاك إلى موسى كاظم الباجه جي أول مدير لها وتولى التدريس فيها أول الأمر أساتذة عراقيون وأتراك منهم: يوسف العطا الذي كان مفتي بغداد في ذلك العهد وكان يدرس أصول الفقه الإسلامي وعلم الفرائض

والوصايا وجميل صدقي الزهاوي الذي تولى تدريس مجلة الأحكام العدلية وعارف السويدي لتدريس مجلة الأحكام العدلية أيضاً، وحمدي الباجه جي لتدريس علم الإقتصاد، وعبد الله وهب تركي لتدريس علم الجزاء والحقوق الدستورية وآخرون غيرهم ممن كان لهم دراية وقدرة بالدراسات القانونية<sup>(٢)</sup>.

كانت المدرسة تتألف من أربعة صفوف وكان عدد الطلاب في كل صف بين (٣٠) إلى (٤٠) طالباً عدا الصف الرابع فلم يتجاوز عدد طلابه (١٠) طلاب<sup>(٣)</sup> واصبح عدد الطلاب نحو (٢٥٠) طالباً في العام الدراسي ١٩١٠-١٩١١<sup>(٤)</sup>.

تخرجت أول دفعة منها عام ١٩١١ وكان عددهم (١٠) طلاب منهم محمود صبحي الدفتري، حسن عبد الوهاب النائب، علاء الدين عبد الوهاب النائب، مصطفى كامل، جلال الألوسي، شيخ أحمد رفيق سليمانبة عبد اللطيف ثنيان، ثابت السويدي، وآخرين غيرهم<sup>(٥)</sup>. وكان آخر مدير لها عند غلقها بسبب الحرب العالمية الأولى حكمت سليمان<sup>(٦)</sup> الذي كان مديراً لمعارف بغداد يومذاك بالوكالة وعندما استعدت الدولة العثمانية جميع طلاب الصف الرابع لخدمة الاحتياط في استنبول وكان ذلك قبل موعد الامتحان النهائي وردت تعليمات بتخرجهم في المدرسة (على طريقة الزحف) ومن هؤلاء: حسن رضا، حمدي صدر الدين، حمدي الاعظمي، بهجت زينل، جمال بابان، نصره الفارسي، محمد فائق، عمر نظمي، مزاحم الباجه جي، عبد العزيز خياط، محمود جلال، محمد حسين البزركان، قاسم ثروت، عبد الوهاب شاكر، ناجي الزهاوي، كمال الشامي، وقد سنحت الفرصة لكثير من هؤلاء في استنبول وغيرها فأتوا دراستهم وتخرجوا آخر الأمر<sup>(٧)</sup>.

وبعد التشاور في هذا الأمر مع وزارة المعارف وفي الثالث والعشرين من تموز ١٩١٩ اصدرت وزارة المعارف اعلان ان الحكومة كانت تنوي فتح مدرسة الحقوق مرة ثانية وحددت أجرة الدراسة فيها بمبلغ (١٥٠) روبية تدفع على ثلاث اقساط وغيرها من الأمور الأخرى وعيّن لإدراتها هـ. فروبس (H.Furbis) الذي كان رئيس محكمة استئناف بغداد وعهد إلى نظارة العدلية الاشراف عليها بدلاً من نظارة المعارف لأنها تعني بالشؤون القانونية<sup>(٨)</sup> وقد اعلن بيان صدر من مدير المدرسة الفخري هـ. فروبس في الخامس والعشرين من ١٩١٩ أوضح فيه انه من المزمع فتح المدرسة في أوائل شهر تشرين الأول، وجرى امتحان المرشحين في محكمة البداة في التاسع والعشرين من ايلول ١٩١٩<sup>(٩)</sup>.

ابدى المستشار البريطاني " ايدكار بونهام كارتر Edear Bonham Carter " جهوداً كبيرة لإعادة فتح مدرسة الحقوق للاستفادة من خريجها في عملية التنظيم القضائي تكلفت بأعادة فتحها في السابع من تشرين الثاني عام ١٩١٩<sup>(١٠)</sup>.

أما ملاك المدرسة آنذاك فقد ضم فضلاً إلى مديرها الفخري، معاون مدير المدرسة نشأت السنوي وبعض التدريسيين ومنهم عبد الوهاب النائب، أمجد الزهاوي، عارف السويدي الذي أصبح فيما بعد مديراً للتدوين القانوني وداود سمرة وخالد الشابندر وسليمان فيضي، وانطوان شماس<sup>(١١)</sup>.

اقام مستشار العدلية ايدكار بونهايم كارتر حفل في دائرة العدلية لفتح مدرسة الحقوق واقترح كارتر في منح جائزة سنوية سميت بأسمه أي (جائزة ايدكار بونهايم كارتر) وهي عبارة عن مجموعة كتب قانون بقيمة (١٧٥) روبية لطلاب المدرسة في نهاية العام الدراسي وعدها بمناسبة الذكرى السنوية لإعادة افتتاح مدرسة الحقوق عام ١٩١٩<sup>(١٢)</sup> دعا للحفل وكيل الحاكم الملكي المدني العام المس بل وكبار الموظفين البريطانيين ورؤساء المحاكم، وعلماء بغداد واشرفها فألقى خطبة مهمة أعرب فيها عن سروره عن فتح المدرسة وعن شكره لوكيل الحاكم الملكي العام الذي مهد له الطرق لحصول هذه الغاية الجليلة، ثم قام وكيل الحاكم الملكي العام فتلا خطبة أعرب فيها عن امه الوطيد برقي العراق العاجل، وقرب بزوغ نجم تمدنه، وتلاه حضرات جميل أفندي الزهاوي، وعارف أفندي السويدي، ومكي الاورفلي<sup>(١٣)</sup>.

قرر ايدكار بونهايم كارتر اعداد نظام للمدرسة بعد إستشارة وجهاء بغداد، وهم (موسى كاظم الباجه جي أول مدير لها أيام العثمانيين، وداود سمرة، وحسن الباجه جي، وانطوان شماس) وقد أوصى الطلاب بكلام وجيز "إن الغاية من هذه المدرسة ليس فقط تزويد الطلاب بوسيلة لاكتساب معيشتهم بل تعدت ذلك لهدف أسمى، الا وهو تدريب الطلاب على اتباع طريق العدل والحق وجعلهم يفهمون هاتين اللفظتين الحقيقيتين حتى يكونوا أهلاً للاشتراك في إدارة العدلية<sup>(١٤)</sup>. ثم استرسل قائلاً لي نصيحة نافعة أكررها على مسامعكم أيها الطلاب، وهي نصيحة من استاذي حين كنت طالباً وهي " اذا كانت لديكم مسألة صعبة ترون أن القانون ليس عادلاً بحقها، فالأصلح ان تمنعوا النظر في أسباب المسألة، وتفحصوا كتب القوانين من بدايتها فالأغلب انكم ترون ان القانون ليس خاطئاً كما ظننتم "<sup>(١٥)</sup>.

حدد ملاك المدرسة عند افتتاحها من المدرسين والمكتبة وهم نشأت السنوي معاون مدير، وعبد الوهاب النائب، وأمجد الزهاوي، وداود سمرة، وسليمان فيضي، وأنطوان شماس، وعارف السويدي، وخالد الشابندر، وكان كاتب المدرسة محمد محمود الذي خلفه إبراهيم الواعظ عند تخرجه في العام الثانية<sup>(١٦)</sup>.

أما الموضوعات التي قررت المدرسة تدريسها ضمت<sup>(١٧)</sup>:

- ١- الحقوق المدنية (مجلة الاحكام العدلية، وأحكام النكاح، وأحكام الوصايا، والمواريث).
- ٢- أحكام الأراضي والأوقاف.

- ٣- حقوق التجارة البرية والبحرية.
- ٤- أصول الفقه.
- ٥- قانون المرافعات (قانون التنفيذ، وقانون كتاب العدل، والمرافعات الشرعية، والصلح).
- ٦- قانون العقوبات.
- ٧- الصك الحقوقي والجزائي.
- ٨- حقوق الرومان.
- ٩- الحقوق الدستورية.
- ١٠- العلوم الاقتصادية والمالية وحقوق الإدارة.
- ١١- حقوق الدول العامة والخاصة والتاريخ السياسي.
- ١٢- مقاييسات القوانين المدنية والأوربية.
- ١٣- الطب القانوني.

لوحظ بعض الاختلاف في موضوعاتها في عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٧-١٩٢١) عن الموضوعات التي كانت تدرس في العهد العثماني، ومنها حقوق الرومان، والحقوق الدستورية والطب القانوني.

أجريت المقابلة والامتحان للطلاب، وتم قبول (٤٥) طالباً، منهم (٢٥) طالباً في الصف الثاني نظراً لدراستهم في مدرسة الحقوق السابقة، لمدة سنتين وفي السادس من تموز ١٩٢٠ تخرجت الوجبة الأولى من طلبة الحقوق<sup>(١٨)</sup>.

عين ار. بيل (Ar.Bil) مديراً للمدرسة بدلاً من (هـ. فوربس) واستمر حتى عام ١٩٢٢ وفي الثامن عشر من تموز ١٩٢٠ أقامت إدارة المدرسة حفل تخرج للوجبة الأولى من خريجي المدرسة، حضره عدد كبير من المدعويين، وعلى راسهم المستشار ايدكار يونهام كارتر، والمدير البريطاني الحاكم بي. اج. بيل (B.H.Bill) الذي ألقى كلمة ضمنها المشاكل التي اعترضت سبيل الدراسة فيها وأهمها عدم وجود كتب ومراجع قانونية باللغة العربية مما أضطر الأساتذة المدرسين إلى بذل الجهود في سبيل ترجمة مواد محاضراتهم وقال بعد ذلك " ان المدرسة من المزمع فتح جميع صفوفها في العام القادم، وسوف تقبل تلاميذاً جدد ممن لم يدرسوا في مدرسة الحقوق سابقاً"<sup>(١٩)</sup>.

لقى الطالب داود السعدي كلمة نيابة عن زملائه وأيضاً ناظر العدلية، والمستر فوربس رئيس محكمة استئناف بغداد، الذي توجه بالشكر إلى معاون مدير المدرسة السيد نشأت السنوي، وتوجه بكلمته إلى المتخرجين قائلاً " انكم حكام البلاد ومحاموها في المستقبل" ودعاهم إلى إعداد انفسهم إلى هذا الواجب الخطير وأن يتحلوا بالخلق المتين وطهارة الذمة وغزارة المعرفة<sup>(٢٠)</sup>.

منحت للطلاب المتخرجين شهادة كلية الحقوق بعد أداء القسم، وهذا نصه " أقسم بالله العظيم بأني سأتبع الحق والحقيقة بما يعهد بعهدتي من الاشتغال والوظائف القانونية، وأخدم وطني بصدق وأمانة (٢١) .

وقد تحدثت المس بيل عن المصاعب التي واجهت النظام القضائي في العراق دون ريب العوامل التي فرضت على سلطات الاحتلال ومن ثم الانتداب الاهتمام بكلية الحقوق والقضاء باتجاه تطوير العراق، وذلك لأن السلطة كانت عرضة للنقد المحق لو لم تبذل جهودها في أن تهيء على الأقل ما كان موجوداً من معاهد التعليم أيام العثمانيين (٢٢) وهذا نص ما كتبه المس بيل قائلة: " مدرسة الحقوق تنطوي الصعوبة الكبرى حينما يراد تزويد البلاد بالمحاكم الكافية في إيجاد حكام بريطانيين يجيدون العربية وحقوقيين مدربين من العرب، وقد اتُخذت الخطوة اللازمة لتدريب الحقوقيين من أبناء البلاد بإعادة فتح مدرسة الحقوق في بغداد فكانت المدرسة العالية الوحيدة فيما بين النهرين التي كان المدرسون فيها تُدفع لهم رواتب محترمة، ولذلك كانت تتمتع بحُسن السمعة...، لا تقتصر فائدة مدرسة الحقوق على أهميتها بالنسبة للمحاكم فقط، لأن الأشخاص الذين يتخرجون منها، سيكونون لائقين تمام اللياقة أيضاً لكثير من الوظائف الإدارية" (٢٣).

وفعلاً باشر الطلاب الذين تحدثت عنهم المس بيل دراستهم في المدرسة اتماماً لمرحلتهم الدراسية فمنهم من درس ستة شهور أو عام واحد أو أكثر، واجتازوا الاختبار فخرجوا جميعاً كما اسلفنا (٢٤).

ففي تشرين الثاني من عام ١٩٢١ تقرر تعيين توفيق السويدي في تشرين الثاني ١٩٢١ (٢٥) مديراً لمدرسة الحقوق ليكون بذلك أول عراقي يتولى هذا المنصب بعد الحرب العالمية الأولى وهكذا وبصورة تدريجية تم إستبدال الموظفين الإداريين البريطانيين في المؤسسات بآخرين من العراقيين وكان اختيار توفيق السويدي لهذا المنصب لتمتعته بسمعة طيبة فضلاً عن كونه معاون المستشار المستر دراورد، وقد استعانت المدرسة في البداية بالحقوقي المصري أحمد حلمي بيك الذي كان يشغل منصب معاون القانوني لوزارة العدلية، إذ القى على طلبة الحقوق محاضرات في قانون العقوبات ومادة الاقتصاد أيضاً (٢٦) واستعانت المدرسة أيضاً بالمحامي محمد زكي البصري (٢٧) بألقاء محاضراته على الطلبة في مادة قانون العقوبات وما يتصل به من مواد وقد حظي درسه بأعجاب طلابه واحترامهم (٢٨).

بعد تنويع الملك فيصل الأول ملكاً على العراق في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١ فإنه وكما كان متوقفاً أولى التعليم اهتماماً استثنائياً، فقد أكد على أهميته (٢٩) بما في ذلك التعليم الجامعي أكثر من مرة في خطبه ومواقفه طوال سنوات حكمه، ولم تمر سوى أشهر قليلة على تنويعه حتى

تألفت لجنة خاصة لتطوير مدرسة الحقوق ضمت كلاً من (بي أ ج بيل) رئيس محكمة الاستئناف) وتوفيق السويدي مدير المدرسة، وداود سمرة، وانطوان شماس، ونشأت السنوي ومستشار العدالة دراورد ومما أخذته اللجنة بالحسبان قلة المتخرجين من المدارس الثانوية، لذا أوصت بأن يسمح لإعداد أناس تكون مؤهلاتهم بدرجة تمكنهم من متابعة الدروس، وفهمها بسهولة ومن دون ان تكون لديهم شهادات ثانوية وذلك بإتباع مبدأ امتحان القبول (مبدأ الفحص قبل الدخول)، إذ كان يطلب من المتقدم أداء امتحان في المواد التي تعادل درجاتها المواد التي تدرس عادة في الصفوف الثانوية وقد نجح الداخلون بالفحص إلا أعداداً ضئيلة منهم، وقد سجل الناجحون طلاباً اعتياديين في المدرسة<sup>(٣٠)</sup>.

اشترط توفيق السويدي في بداية عمله ان يستقل بإدارتها، وتم له ما أراد، فعمل أولاً على إعداد مكان لائق لها، إذ قام بنقلها من دار الحكومة العدلية حينما كانت تشغل غرفتين أو ثلاثاً في المحاكم، واتخذ لها داراً مستقلة في بناية مدرسة الرشدية السابقة في شارع حسن باشا، وأعاد تشكيلها وترتيب صفوفها ووضع أسس الفحص الخاص بقبول طلابها، وثانياً في عهده، تم الاعتراف بشهادة طلبة المدرسة الجعفرية، وسمح لطلابها بالإنتماء إلى الكلية ولاسيما بعد تدخل البلاط في الأمر، ومن جملة الإصلاحات المهمة التي انجزها توفيق السويدي هي وضع أول نظام للكلية، احتوى على كل ما يجب أن ينظم أمورها من أحكام فقد استبدل نظام العميد بالتعيين إلى نظام العميد بالانتخاب، وقد انتخب أول عميداً لها لعام واحد رؤوف الجادرجي ثم أعقبه انتخاب توفيق السويدي نفسه للعمادة التي شغلها لغاية عام (١٩٢٩)<sup>(٣١)</sup>.

صدر " النظام الأساسي لمدرسة الحقوق العراقية في عام ١٩٢٢ "<sup>(٣٢)</sup> إذ جعل مدة الدراسة فيها أربعة اعوام، وكان هذا النظام يشمل تنظيمياً أولياً فيه كثير من النقص ولذا نجد أكثر أسسه قد تغيرت فيما بعد، فهو لم يعد التدريس في الكلية وظيفية، وانما عدّه عملاً لقاء أجر معين يتقاضاه المدرس عن كل ساعة، ولم يكن آنذاك في الكلية أساتذة دائمون ومن جهة ثانية كان الامتحان شفهيّاً في جميع المواد باستثناء مادة الصكوك وأن هذه الأسس التي تضمنها نظام عام ١٩٢٢ لم تكفل للكلية الاستقرار الذي كانت تتشده ومما يُذكر أن وزارة العدالة كانت تستشير اساذه وتدرسيي الكلية في كل أمر يتعلق بمؤسستهم وبإتجاه تطويرها، ومن ذلك على سبيل المثال الكتاب الخاص الذي وزعته عليهم في أواخر نيسان ١٩٢٣، تسالهم فيه " آراءهم في ما يمكن ابدائه من ملاحظات على تعليمات إقترحتها وزارة المعارف بهذا الخصوص "<sup>(٣٣)</sup>.

بدا واضحاً نشاط المستشارين والخبراء الأجانب من خلال تعزيز قدرات المدرسة بدعمها اللوجستي ومتابعة نشاطاتها وحث المسؤولين على بذل المزيد من الجهد والدعم كي ترقى المدرسة إلى مصاف المدارس المتخصصة بالمجال العدلي فضلاً عما قدمه المستشارين من

نصح وإرشاد في كل امر يتعلق بالمدرسة لسطوتهم في وزارة المعارف والمؤسسات التربوية الأخرى.

**المبحث الثاني: دور المستشارين والخبراء الأجانب في نشاط كلية الحقوق ١٩٢٣-١٩٣٢**  
حظيت كلية الحقوق بسمعة طيبة في العراق لما قدمته من اعداد كوادر قضائية لها شأن في مجال القضاء مما جعلها محط انظار الطلاب المتخرجين من المدارس الثانوية للقبول فيها، وازاء ذلك فقد وضعت كلية الحقوق ضوابط وشروط أكثر تشدداً لأختيار الطلاب الذين يقبلون فيها في مطلع العام الدراسي ١٩٢٢-١٩٢٣ جاء ذلك في ضوء الاعلان الذي عممته الكلية بصدد شروط القبول هذا نصه (٣٤) " على راغبي الدخول إلى كلية الحقوق المستجمعين للشروط المذكورة في المواد المحررة أدناه، أن يقدموا طلباتهم ابتداءً من أول آب عام ١٩٢٣ حتى ظهر يوم ١٥ منه، وأما غير التابعين لفحص الدخول، فستقبل طلباتهم حتى يوم ٣٠ منه، ولا تقبل قطعاً أي مراجعة تقع بين هذين التاريخين، وستعين أيام خاصة لفحص الدخول وتعلن في المدرسة".

#### شروط القبول:

أولاً: يقبل في مدرسة الحقوق كل من كان مستجمعاً للشروط والاصناف الآتية:

- ١- أن يكون في الثامنة عشرة من العمر على الأقل.
  - ٢- أن يكون حسن السلوك وغير محكوم عليه بجناية، أو جنحة مخلة بالشرف.
  - ٣- أن يكون سالماً من الأمراض المعدية.
  - ٤- أن يكون حائزاً على شهادة مدرسة، أو من مدرسة معترف بها رسمياً، وانها تعادلها بالدرجة والتحصيل.
- ثانياً: إذا كان الراغب في الدخول غير متخرج من مدرسة ثانوية ذات عشرة صفوف على الأقل، فيشترط عليه أن يؤدي فحصاً في الدروس الآتية:

- ١- الصرف والنحو والإنشاء العربي.
- ٢- التاريخ، تاريخ القرون الأولى والوسطى والاخيرة عامة، وتاريخ الإسلام خاصة.
- ٣- الجغرافية، جغرافية اوربا وآسيا وامريكا وافريقيا واورقياونسيا والعراق وبلاد العرب خاصة.
- ٤- أ- الرياضيات، الحساب والكسر البسيط والكسر الاعتيادي والنسبة والتناسب والفائض وتفرعاته.  
ب- الجبر العادي.  
ج- الهندسة المسطحة والمجسمة.  
٥- الطبيعيات:

- أ- الكيمياء العضوية وغير العضوية.
  - ب- الحكمة الطبيعية.
  - ج- التاريخ الطبيعي، والحيوان والنبات، وطبقات الأرض، ومعلومات ثانوية بسيطة.
- ثالثاً: على الراغب في الدخول أن يقدم الأوراق الآتية:
- ١- طلب مكتوب (إستدعاء).
  - ٢- شهادة تلقيح ضد الجدري.
  - ٣- شهادة سلامة البدن من الأمراض المعدية.
  - ٤- مضبطة حسن السلوك يصادق عليها مجلس الحارة.
  - ٥- ورقة النفوس.
  - ٦- شهادة التخرج من مدرسة ثانوية، أو ما يعادلها، ومن المدارس المعترف بها رسمياً.
  - ٧- أن يكون الطالب مأذوناً من مدرسة ثانوية، أو ما يعادلها بالدرجة، والتحصيل يكون بوثائق رسمية حصراً<sup>(٣٥)</sup>.

على ضوء هذه الشروط تقدم عدد من الطلاب، واستمرت الدراسة فيها من جديد، لكن وزارة العدلية شعرت بانخفاض المستوى العلمي للكلية، فاقترحت في سياق ذلك ربط كلية الحقوق بوزارة المعارف في كتابها إلى رئيس مجلس الوزراء جعفر العسكري في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٢٤<sup>(٣٦)</sup>.

أما مجلس الوزراء فقد قرر إيداع الاقتراح إلى وزارة المعارف لمعرفة رأيها فيه وتم مناقشة نقاط أخرى تتعلق بالمنهج والامتحانات والاساتذة في جلسة مجلس الوزراء التي تم عقدها في الحادي والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٤ واشتملت على<sup>(٣٧)</sup>:

- ١- منهاج التدريس في كلية الحقوق.
  - ٢- منهاج امتحان الدخول والخروج من الكلية.
  - ٣- منهاج اختيار المدرسين.
  - ٤- رفع مفتش المعارف مستر سميث.
- تقرير إلى وزير المعارف حول كلية الحقوق<sup>(٣٨)</sup> طالبت وزارة المعارف بإرسال تقرير واف بشأن الكلية في المسائل الآتية:
- ١- منهج الدروس.
  - ٢- كيفية إمتحان الدخول والخروج منها.
  - ٣- كيفية اختيار أساتذتها.

إن كلية الحقوق تهم وزارة العدلية لكونها مؤسسة قانونية، وتهم وزارة المعارف، لكونها مؤسسة تعليمية، وتهم سائر الدوائر الإدارية، لكونها تزود موظفيها بالمعلومات القانونية إن امر الحاقها بوزارة المعارف قد أُقترح من وزارة العدلية فلوزارة العدلية أن تقتنع بأن الفوائد القانونية من الكلية لا تتأثر من الحاقها بوزارة المعارف وإذا قرر مجلس الوزراء امر نقل الكلية فمن الممكن أن تقدم في الوقت المناسب التغييرات المقترحة في وضع المنهاج والامتحانات واختيار الأساتذة إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه<sup>(٣٩)</sup>.

وافق مجلس الوزراء على الحاق الكلية بوزارة المعارف من خلال جلسته التي عقدها في الرابع من آذار ١٩٢٤ على أن تنتظر في وضع المنهاج وتدوير شؤون الكلية المذكورة<sup>(٤٠)</sup>.

ألقت وزارة المعارف لجنة ضمت رؤوف الجادري، وحكمت سليمان، وتوفيق السويدي، ونشأت السنوي، وأمجد الزهاوي، وحسن الباجه جي، وعاصم الحلبي، ودرارود مستشار وزارة العدلية، وسميث "Smith" مفتش المعارف العام<sup>(٤١)</sup> وكانت مهمتها دراسة أحوال كلية الحقوق وإقترح وسائل إصلاحها، وتقرير المبادئ التي تسيّر عليها المدرسة، ووضع منهج للدروس ونظام عام الكلية<sup>(٤٢)</sup>.

عمدت وزارة المعارف بعد التحاق كلية الحقوق بها إلى إعادة تنظيم كلية الحقوق ولم يكن هناك فصل رابع ولم يتم توزيع الجوائز المقرر توزيعها في نهاية كل عام<sup>(٤٣)</sup> وقررت تعيين عميد جديد للكلية وبذلك أنهيت علاقتها بتوفيق السويدي العميد السابق للكلية رسمياً<sup>(٤٤)</sup>.

أرسلت وزارة المعارف في الحادي عشر من نيسان عام ١٩٥٤ إلى مجلس الوزراء مسودة "نظام كلية الحقوق ليحل محل نظامها السابق، وبعثت بصورة منه إلى إدارة الكلية للعمل بموجبه على انه نظام مؤقت، إلى أن مجلس الوزراء قرر العمل بها لغاية ١٩٢٨ إذ أصبح توفيق السويدي وزيراً للمعارف في وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة<sup>(٤٥)</sup> وفي العام ١٩٢٥ تم توزيع جائزة ايدكار يونهام كارتر إلى الطالب الذي احتل المركز الأول في حين تم تقسيم المبلغ (١٧٥) روبية التي تم الاحتفاظ بها من العام الماضي أي (١٩٢٣-١٩٢٤) في كتب بين طلاب مرحلة الثانية والثالثة وتم ذلك الترتيب بموافقة المستشار درارود<sup>(٤٦)</sup>.

أصدر توفيق السويدي في الأول من شباط عام ١٩٢٨ قراراً بتشكيل لجنة مختلطة برئاسة المستر سميث مفتش المعارف العام وعضوية طه الهاشمي مدير المعارف العام، وساطع الحصري الأستاذ بدار المعلمين العالية وحنا بهنام الخياط مدير الصحة العام وعبد القادر السنوي نائب رئيس محكمة البداية في بغداد) وذلك للنظر في لائحة نظام كلية الحقوق<sup>(٤٧)</sup> اجتمعت هذه اللجنة في الرابع من شباط ١٩٢٨ ورفعت تقريراً إلى الوزير ومن جهته رفع لائحة إلى

مجلس الوزراء في الثالث من آذار عام ١٩٢٨ ولقد اشار الوزير إلى دور كلية الحقوق في المجتمع<sup>(٤٨)</sup>.

كان ايدكار يونهام كارتر مستشار العدلية في العراق قد أصدر نظاماً لكلية الحقوق في الأول من كانون الثاني ١٩٢٠ عندما كانت الكلية ملحقة بوزارة العدلية، إلا أن ما حدث من تطور في وضع الكلية ومنهجها قد اضطر وزارة المعارف إلى تقديم لائحة نظام جديد إلى مجلس الوزراء الموقر في تشرين الأول عام ١٩٢٤، طالبةً المصادقة عليه غير أن المجلس كان قد استحسن أن يصدر ذلك النظام بشكل تعليمات مؤقتة، ريثما ينظر في مسألة كلية الحقوق بصورة نهائية فصدرت التعليمات بهذا الشأن إلا أن الاختبار اثبت انه ليس من مبرر يسوغ الاستمرار على الاخذ بتلك التعليمات بعدما أصبحت الكلية بحالة مستقرة، كما أن رغبات وزارة المعارف المختلفة كانت قد أدت إلى التحرير في كثير من أقسام تلك التعليمات وذلك بأوامر اصدروها، وان ما قدمته كان نتيجة تجارب عديدة، وقعت وتكررت خلال عشر سنوات في حياة هذه المدرسة، " فأنا أعتقد بأنه سوف يحقق قسماً كبيراً من الإصلاح المنشود، كما يساعد على اكتساب صفة مستقرة نستطيع بواسطتها أن نقطع شوطاً في مضمار الرقي والكمال " <sup>(٤٩)</sup>.

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم العاشر من نيسان عام ١٩٢٨ على اللائحة بعد تعديلين طفيفين وعرضه على " الملك فيصل الأول " وهكذا تم إقرار (نظام الحقوق) الذي عُدد تحولاً نوعياً مهماً في حياة الكلية التي اصبحت تسميتها بدلاً عن تسميتها القديمة (مدرسة الحقوق) <sup>(٥٠)</sup>.

بموجب مقتضيات الفقرة الأولى من المادة (٢٦) والمادة (١١٤) من القانون الأساسي العراقي، وبناء على كل ما عرضه وزير المعارف ووافق عليه مجلس الوزراء فقد أصدر الملك فيصل الأول النظام رقم (١٠) لسنة ١٩٢٨ متضمناً ثمانية وأربعين مادة <sup>(٥١)</sup>.

وهذا النظام جاء في وضعه ضمان الإستقرار وإصلاح النواقص الموجودة في النظام القديم، ولعل أهم ما إستحدثه هذا النظام هو تقليص مدة الدراسة إلى ثلاث سنوات، والسماح لمن لم يكن طالباً في الكلية بحضور الدروس بصفة مستمع، ومن جهة أخرى أصبح الامتحان تحريرياً في جميع المواد، لكن الغريب في الأمر ان النظام نص على إنشاء قسم الدكتوراه، مع ان الكلية كانت تشكو من قلة الأساتذة، ولم يكن من بينهم من يحمل شهادة الدكتوراه في القانون، وكانت تستعين للتدريس ببعض الوزراء والحكام ورجال الإدارة <sup>(٥٢)</sup>.

لم تتوقف محاولات تطوير الكلية بصور " نظام كلية الحقوق رقم ١٠ لسنة ١٩٢٨ ففي الحادي والثلاثين من آب ١٩٣٠ وجه وزير المعارف عبد الحسين الجليبي في عهد أول وزارة شكلها نوري سعيد في الثالث والعشرين من آذار ١٩٣٠ دعوة خاصة إلى ستة من الأساتذة

المعروفين وهم كل من (رشيد عالي الكيلاني، وحكمت سليمان، وفاضل الجمالي، وسامي شوكت، وعبد الكريم الازري، ونصرت الفارسي) لإعادة النظر في منهج كلية الحقوق ونظامها، وعدت اللجنة أرفع لجنة شكلت حتى ذلك الحين لدراسة واقع كلية الحقوق والتي عقدت ثلاث جلسات دقت خلالها حالة الكلية، وتذاكرت فيما يجب عمله من الخطط لتطويرها وعرضت على السلطات المختصة بعض المقترحات بصدد إدارة الكلية ومنهجها العلمي وكفاءة مدرسيها<sup>(٥٣)</sup>.

فقد شهدت فيها الكلية إصلاحاً واضحاً وذلك على يد مديرها ساطع الحصري (١٩٣١-١٩٣٥) ، كما أن ساطع الحصري كان يلتقي بموفق الالوسي<sup>(٥٤)</sup> الذي تولى إدارتها سابقاً وكان يطلع على شؤونها لاسيما على هيئتها التدريسية ويوم استلم رئاسة الكلية كان ملاكها يتألف من ثلاثة مدرسين دائمين هم (بشير مسكوني، وجبرائيل البناء، وعبد الحميد القشطيني)<sup>(٥٥)</sup>.

أما بقية الهيئة فقد كانوا محاضرين وهم (الشيخ أمجد الزهاوي، وحكمت سليمان، ورشيد عالي الكيلاني، والدكتور حنا بهنام خياط، ونصرت الفارسي، ويوسف العطاء، وإبراهيم كمال، وداود سمرة، وعارف السويدي، ونشأت السنوي، وأطوان شماس، وخليل إسماعيل)<sup>(٥٦)</sup>.

كان معظم المدرسين من رؤساء دوائر الدولة ونواب الأمة، وكانت حاجة الكلية إلى المدرسين الدائمين واضحة، وكان إصلاح الكلية يتوقف على الحصول على أساتذة قادرين يستطيعون أن يتفرغوا للتدريس وذلك ما كان يمكن تحقيقه في تلك الظروف إلا بإستقدام مدرسين من مصر وهذا بدوره يستوجب زيادة كبيرة في إعتمادات الكلية ولاسيما المالية منها، والحصول على تلك الاعتمادات في تلك الضائقة المالية كان مستحيلاً، ولم يتمكنوا من التغلب على هذا النقص إلا بعد مدة من الزمن، مما جعله يضطر إلى تركيز جهوده النظامية على الأمور الآتية<sup>(٥٧)</sup>:

- ١- تأمين حضور المحاضرين والمدرسين في الاوقات المخصصة لدروسهم.
- ٢- ضبط دوام الطلاب.
- ٣- وضع حد للتساهل في الامتحانات.
- ٤- تأسيس مكتبة للكلية على ان تجمع فيها جميع منشورات الدولة.
- ٥- السعي إلى التسريع بإنشاء بناية خاصة لكلية الحقوق، وفعلاً تم تشييد البناية بالقرب من باب المعظم، والحقت بها قاعدة كبيرة للمحاضرات<sup>(٥٨)</sup>.

جاءت الفرصة لساطع الحصري لإصلاح الكلية إصلاحاً جذرياً، بعد أن تولى وظيفة مدير التدريس والتربية العام<sup>(٥٩)</sup> لاسيما ان حاجة الكلية إلى إصلاحات اساسية كانت قد أمست موضوع بحث في لجنة المعارف في مجلس النواب، إذ جاء في تقرير اللجنة المنشور في الوقائع العراقية في عددها الصادر في الثاني والعشرين من آذار عام ١٩٣٢<sup>(٦٠)</sup>.

" لاحظت اللجنة لزوم الاعتناء بكلية الحقوق وإعلاء مستواها، وذلك بنظر اللجنة يتوقف على جلب اساتذة من أوروبا، واستخدامهم للتدريس في هذه الكلية، وان وجودها على ما هي عليها الان لا يبرر بقاءها، فيجب حينئذٍ الغاؤها وتخصيص نفقاتها إلى البعثات العلمية وإرسال الشبان إلى الكليات الحقوقية الراقية"<sup>(١١)</sup>.

فوجد وزير المعارف بأنه سينظر بهذا المقترح برده على تقرير لجنة مونرو الذي تناول هذه الكلية وعزم على بذل ما في وسعه لترقية هذا الصرح ولم يتضمن تقرير لجنة مونرو أي إقتراح لإصلاح كلية الحقوق، بل إكتفى بالقول بأنه " لن يقول شيئاً عن الكلية؛ لكون أمورنا تتعلق بالسياسة.

لم يرَ ساطع الحصري هذا الرأي مناسباً ولم يستصوب فكرة استخدام أساتذة أوروبيين لترقية مستوى الكلية، ذلك لأنه ما كان يمكن ان يفهم الطلاب العراقيون الدروس التي كان يلقيها هؤلاء الأساتذة بلغات أجنبية في دقائق الأمور الحقوقية، وإنما رأى أن يتعاقد مع اساتذة مصريين؛ لأن كلية الحقوق في القاهرة كانت مؤسسة على اسس متينة وأستفاد كثيراً من خدمات الكثيرين من الأساتذة الاوروبيين، فضلاً عن ان عدد غير قليل من المتخرجين فيها ذهبوا إلى الجامعة الأوروبية، وأكملوا دراساتهم التخصصية، وأخذوا يدرسون العلوم الحقيقية باللغة العربية منذ العديد من السنوات"<sup>(١٢)</sup>.

يبدو ان وزارة المعارف أدركت ضرورة جلب اساتذة من الخارج (عرب أو أجانب) للنهوض بواقع كلية الحقوق واعداد مناهج تتناسب مع ما يحتاجه المجتمع العراقي من قوانين وتشريعات تروج من خلال التدريس في الكلية لضمان الجدوى الفعلية من تأسيس كلية الحقوق.

مجلة دراسات تاريخية  
Journal of Historical Studies

#### الخاتمة

توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

- أدى الخبراء والمستشارين الأجانب دوراً واضحاً في ارساء دعائم القضاء في العراق من خلال ايلاء كلية الحقوق اهتماماً كبيراً، إذ كان يحدهم الأمل في اعداد كوادر قضائية قادرة على ادارة شؤون المحاكم والدوائر العدلية وتخفيف العبئ عن البريطانيين في ادارة مؤسسات الدولة.
- أولى الملك فيصل الأول بعد تتويجه على عرش العراق اهتماماً استثنائياً تمخض عن متابعة الكلية شخصياً وألف العديد من اللجان للنهوض بالكلية مدركاً ان حاجة المملكة العراقية إلى رجال قضاء لادارة المؤسسات والمحاكم العدلية فضلاً عن تقليل الاعتماد

- على الخبراء والمستشارين الأجانب بمرور الوقت واستحداث مؤسسات جديدة في بغداد والولاية الأخرى لحفظ حقوق وممتلكات الشعب ورفدها من خريجوا كلية الحقوق.
- بدى واضحاً واقع كلية الحقوق بعد تسنم ساطع الحصري لمنصب مدير التدريب والتدريس العام ، إذ ايقن بما جاء بتقرير لجنة مونرو لفصل عمل الكلية عن السياسة وذهب بعيداً إذ روج لفكرة استقطاب اساتذة للكلية من مصر لكون مصر قد قطعت شوطاً لا بأس به في المجال العدلي دون الاعتماد على اساتذة اجانب لصعوبة التعامل معهم في القاء المحاضرات بلغتهم ورجح كفة الاعتماد على اساتذة عرب أو يجيدون اللغة العربية.
- ظهر بأن الافكار التي طرحها الخبراء والمستشارين الأجانب بصدد النهوض بالكلية كانت ايجابية تتوافق مع ما يتطلع اليه رجال العدلية في حين ساد طروحات البرلمانين والوزراء العراقيين الضبابية في رسم خارطة طريق للكلية ومستقبلها، كونهم ارادوا اقحام السياسة في اداء الكلية وابعادها عن واجبها الذي انشأت من اجله.

## الهوامش

- (١) حميد أحمد حمدان التميمي، التطورات التاريخية لهيكل القضاء العثماني وأثره في العراق ١٨٣٩-١٩١٤، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٥، ص ٣٣٣.
- (٢) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، شركة الطبع والنشر والأهلية، بغداد، ١٩٥٩، ص ٢١٦.
- (٣) أحمد زكي الخياط، تاريخ المحاماة في العراق ١٩٠٠-١٩٧٢، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣، ص ٤١.
- (٤) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، المصدر السابق، ص ٢١٦.
- (٥) سليمان فيضي، في غمرة النضال، شركة التجارة والطباعة، بغداد، ١٩٥٠، ص ١٩٠.
- (٦) حكمت سليمان: هو عارف حكمت سليمان ولد ببغداد عام ١٨٨٩ ، اكمل دراسته بعد تخرجه من الاعدادية الملكية ودرس الحقوق في جامعة اسطنبول واكمل الدراسة فيها وبعدها دخل مدرسة المشاة وتخرج ضابطاً احتياطياً في تشرين الأول ١٩١١. واصبح قائمقاماً لمركز بغداد في ٢٥ شباط ١٩١٤، وبعد قيام الحكم الملكي في العراق عين مديراً عاماً لدائرة البرق والبريد عام ١٩٢٣ ، انتخب نائباً في مجلس النواب العراقي ، استوزر المعارف والداخلية وغداً رئيساً للوزراء في حكومة الانقلاب حتى ١٢ آب ١٩٣٧، توفي في ١٦ حزيران ١٩٦٤. للمزيد ينظر: عكاب يوسف الركابي، حكمت سليمان حياته ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٦٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب-جامعة البصرة، ٢٠٠٥.
- (٧) أحمد زكي الخياط، المصدر السابق، ص ٤٣.
- (٨) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، ص ١٩١.

- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) العرب، جريدة، العراق، العدد ٦١٧، ٣١ تموز ١٩١٩.
- (١١) صلاح عبد الهادي الجبوري، تاريخ القضاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ٢٠٢١، ص ٥٦.
- (12) Foreign office, Leter of Instrurtions Providing for Priges at the Baghdad School of low or for other purposes, 614/43, P.11.
- (١٣) العراق، جريدة، العدد ٢٩٠، ١١ أيار ١٩٢١؛ ياسين طه ظاهر العسكري، المصدر نفسه، ص ٧٨.
- (14) F.O, Op. Cit., P.11.
- (١٥) تغريد عباس رشيد السعدي، كلية الحقوق العراقية (١٩٢٨-١٩٥٨) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ١٩٤.
- (١٦) عبد الحسين الرفيعي، النخبة القانونية ودورها الفكري والسياسي في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢، رسالة ماجستير، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٣٨.
- (١٧) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، ص ١٩٤.
- (١٨) تغريد عباس رشيد السعدي، المصدر السابق، ص ٥٢.
- (١٩) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني، ص ١٩٥.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ١٩٥-١٩٦.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ١٩٥-١٩٦.
- (٢٢) المس بيل، العراق في رسائل المس بيل، تر: جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٦٨.
- (٢٣) المس بيل، المصدر السابق، ص ٣٦٨؛ إبراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ص ١١٧.
- (٢٤) أحمد زكي الخياط، المصدر السابق، ص ٤٥.
- (٢٥) توفيق السويدي: هو توفيق بن يونس بن نعمان السويدي في بغداد، هو رجل دولة وسياسي عراقي درس في اسطنبول وتخرج من كلية الحقوق الفرنسية عام ١٩١٤ ثم التحق بالجيش العثماني برتبة ضابط احتياط في فلسطين، ترأس اربع حكومات في العهد الملكي بصفة رئيس وزراء في السنوات ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٤٦، ١٩٥٠، وبعد سقوط الملكية سجن توفيق السويدي وحكم عليه بالسجن مدى الحياة، لكن اعفي عنه عام ١٩٦١، وانزوى بعدها نحو عام في منزله، ثم غادر العراق وعاش في لبنان حتى وفاته هناك عام ١٩٦٨ ونقل إلى مدفن اسرته ببغداد. للمزيد ينظر: زاير نافع الفهد، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية - جامعة البصرة، ١٩٩٠.
- (٢٦) العراق، جريدة، العدد ١٤٧، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠؛ تقرير لجنة كشف التهذيب، المصدر السابق، ص ٧.
- (٢٧) ولد في البصرة ناحية ابي الخصيب عام ١٨٩٤ وهو محامي ذو شخصية فذة في تاريخ العراق السياسي . استوزر في الوزارة الكيلانية الأولى والثانية ووزارات أخرى ، اعتزل العمل السياسي في عام ١٩٣٦ بعد انقلاب بكر صدقي ، توفي في ٢٦/ كانون الثاني/ ١٩٣٧. للمزيد ينظر: عمار فاضل حمزه، حولة طالب

- لفته، المحامي محمد زكي البصري حياته ودوره السياسي في العراق ١٨٩٤-١٩٣٧، بحث منشور في مجلة آداب البصرة، العدد ٥١، ٢٠١٠.
- (٢٨) صباح مهدي رميض، صحافة العهد الملكي، العالمية - بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص ٧٩٧.
- (٢٩) عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١، ص ٢٧٦-٢٧٩.
- (٣٠) تغريد عباس رشيد السعدي، المصدر السابق، ص ٦١.
- (٣١) تغريد عباس رشيد السعدي، المصدر السابق، ص ٦٢.
- (٣٢) دليل كلية الحقوق العراقية (١٩٥٦-١٩٥٧)، مطبعة العاني، بغداد، ص ٦.
- (٣٣) العاصمة جريدة، العراق، العدد ١٧٢، ١١ آيار ١٩٢٣.
- (٣٤) الوقائع العراقية، جريدة، العدد ٨٣، ٦ آب ١٩٢٣؛ عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني (١٩٢١-١٩٣٢)، المصدر السابق، ص ٢٥٦-٢٥٧.
- (٣٥) نقلاً عن: تغريد عباس رشيد السعدي، المصدر نفسه، ص ١٧٣.
- (٣٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٤٤٥، كتاب وزير العدلية إلى سكرتير مجلس الوزراء برقم ٦١/٢٣/ح في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٤، ملفه د/٢، ص ١٠٧.
- (٣٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٤٤٥، و ٦٠، ص ١٠٠.
- (٣٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٤٤٧، كتاب وزارة المعارف إلى سكرتير مجلس الوزراء برقم ٧/٦/٩ في ٤ آذار ١٩٢٤، و ١١، ص ١٦.
- (٣٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٤٤٧، كتاب وزارة المعارف إلى سكرتير مجلس الوزراء برقم ٧/٦/٩ في ٤ آذار ١٩٢٤، و ١١، ص ١٦.
- (٤٠) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني، ص ٢٦٣.
- (٤١) الموصل، جريدة، العراق، العدد ٨٢٣، ١١ حزيران، ١٩٢٤؛ إبراهيم خليل أحمد، التطور في التعليم، ص ٢١٠.
- (٤٢) إبراهيم خليل أحمد، المصدر السابق، ص ٢١٠.
- (43) F.O, Leter of Instrurtions Providing for priges at the Baghdad School of low or for other Purposes, 624/43, P.13.
- (٤٤) عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني، ص ٢٦٣.
- (٤٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، المصدر السابق، ص ١٤٥.
- (46) F.O, Leter of Instrurtions Providing for priges at the Baghdad School of low or for other Purposes, 624/43, P.15.
- (٤٧) ساطع الحصري، المصدر السابق، ج٢، ص ١٤٥.
- (٤٨) حسن الدجيلي، تقدم التعليم العالي في العراق دراسة قائمة على الوثائق والمنشورات، الارشاد، بغداد، ١٩٦٣، ص ١٠٢.
- (٤٩) تغريد عباس رشيد السعدي، المصدر السابق، ص ٨٣.

(٥٠) د. ك. و. ، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/١٨٧٣، نظام كلية الحقوق ودفتر الهوية، ١٩٢٨، و ١٠، ص ١٣؛ الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة خلال عام ١٩٢٨، بغداد، مطبعة السلام، ١٩٢٩، القسم الثاني، الانظمة، ص ٣٠٧-٣١٩؛ صباح مهدي رميض، صاحفة العهد الملكي، العالمية - بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص ١٣٦-١٢٤٥.

(٥١) تغريد عباس رشيد السعدي، المصدر السابق، ص ٨٤.

(52) F.O, Leter of Instrurtions Providing for Priges at the Baghdad School of low or for other purposes, 624/43, P.17

(٥٣) حسن الدجيلي، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٥٤) موفق الألوسي: ولد عام ١٨٩٤، ينتمي إلى عائلة علمية بغدادية، خريج جامعة السوربون عاد إلى بغداد عام ١٩٢٦، عين أستاذاً في كلية الحقوق ثم مديراً، وعين مديراً عاماً في وزارة الخارجية وأصبح قنصل في بيروت عام ١٩٣٥، الوقائع العراقية (جريدة)، العدد ١٠٠٤، ٦ تموز عام ١٩٣١؛ جمال الألوسي، ساطع الحصري رائد القومية العربية (١٨٨٠-١٩٦٨)، آفاق عربية، بغداد، ط١، ١٩٨٩، ص ٦٣.

(٥٥) د. ك. و.: ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/١٨٧٢.

(٥٦) جمال الدين الألوسي، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٥٧) ساطع الحصري، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤٧؛ جمال الدين الألوسي، المصدر السابق، ص ٦٤-٦٥.

(٥٨) ساطع الحصري، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤٧؛ جمال الدين الألوسي، المصدر السابق، ص ٦٥.

(٥٩) ساطع الحصري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٣٧؛ جمال الدين الألوسي، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٦٠) ساطع الحصري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٣٦؛ جمال الدين الألوسي، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٦١) ساطع الحصري، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٣٦.

(٦٢) تغريد عباس رشيد، المصدر السابق، ص ١٠٦.

مجلة دراسات تاريخية  
Journal of Historical Studies

## قائمة المصادر

### المصادر العربية:

١- أحمد زكي الخياط، تاريخ المحاماة في العراق ١٩٠٠-١٩٧٢، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣.

٢- تغريد عباس رشيد السعدي، كلية الحقوق العراقية ١٩٢٨-١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

٣- جمال الألوسي، ساطع الحصري رائد القومية العربية (١٨٨٠-١٩٦٨)، آفاق عربية، بغداد، ط١، ١٩٨٩.

- ٤- حسن الدجيلي، تقدم التعليم العالي في العراق - دراسة قائمة على الوثائق والمنشورات، الارشاد، بغداد، ١٩٦٣.
- ٥- الحكومة العراقية، وزارة العدل، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة خلال عام ١٩٢٨، بغداد، مطبعة السلام، ١٩٢٩، القسم الثاني، الانظمة.
- ٦- حميد أحمد حمدان التميمي، التطورات التاريخية لهيكل القضاء العثماني وأثره في العراق ١٨٣٩-١٩١٤، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٥.
- ٧- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/١٨٧٣، نظام كلية الحقوق ودفتر الهوية، ١٩٢٨، و ١٠.
- ٨- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٤٤٥، كمتاب وزير العدالة إلى سكرتير مجلس الوزراء برقم ٦١/٢٣/ح في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٤، ملف ١/٢/د.
- ٩- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٤٤٥، و ٦٠.
- ١٠- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٢٤٤٧، كتاب وزارة المعارف إلى سكرتير مجلس الوزراء برقم ٧/٦/٩ في ٤ آذار ١٩٢٤، و ١١.
- ١١- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/١٨٧٢.
- ١٢- دليل كلية الحقوق العراقية (١٩٥٦-١٩٥٧)، مطبعة العاني، بغداد.
- ١٣- زاير نافع الفهد، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، ١٩٩٠.
- ١٤- سليمان فيضي، في غمرة النضال، شركة التجارة والطباعة، بغداد، ١٩٥٠.
- ١٥- صباح مهدي رميضي، صحافة العهد الملكي، العالمية، بيروت، ط١، ٢٠١٠.
- ١٦- صلاح عبد الهادي الجبوري، تاريخ القضاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ٢٠٢١.
- ١٧- العاصمة، جريدة، العراق، العدد ١٧٢، ١١ أيار ١٩٢٣.
- ١٨- عبد الحسين الرفيعي، النخبة القانونية ودورها الفكري والسياسي في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢، رسالة ماجستير، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.
- ١٩- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٩١٧، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٥٩.
- ٢٠- عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١.

- ٢١- العراق، جريدة، العدد ١٤٧ و ٢٩٠، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ١١ آيار ١٩٢١.
- ٢٢- العرب، جريدة، العراق، العدد ٦١٧، ٣١ تموز ١٩١٩.
- ٢٣- عكاب يوسف الركابي، حكمت سليمان حياته ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٦٤، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥.
- ٢٤- عمار فاضل حمزة، خولة طالب لفته، المحامي محمد زكي البصري حياته ودوره السياسي في العراق ١٨٩٤-١٩٣٧، بحث منشور في مجلة آداب البصرة، العدد ٥١، ٢٠١٠.
- ٢٥- المس بيل، العراق في رسائل المس بيل، ت: جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٣.
- ٢٦- الموصل، جريدة، العراق، العدد ٨٢٣، ١١ حزيران، ١٩٢٤.
- ٢٧- الوقائع العراقية، جريدة، العدد ٨٣ و ١٠٠٤، ٦ آب ١٩٢٣ و ٦ تموز عام ١٩٣١.

المصادر الأجنبية:

- 1-F.O, Leter of Instrurtions Providing Forprigesat the Baghdad School of low or for other Purposes, 624/43.
- 2-Foreign office, Leter of Instrurtions Priges at the Bagdad School of Low for Other Purposes, 614/43.

مجلة دراسات تاريخية  
Journal of Historical Studies